

## الحلقة (٢٢)

### ➤ مسألة وجود المجاز في القرآن:

هل يوجد في القرآن مجاز؟ هذه المسألة تكلم فيها كثير من أهل العلم، وبين من يجوز ذلك ومن لم يجوزه، والكلام فيها طويل، لكن سنحاول أن نأخذ بلباب هذه المسألة دون الخوض في تفاصيلها، وقبل ذلك أبين ما معنى الحقيقة وما معنى المجاز لكي يكون هذا كالمدخل للمسألة، فأقول:

الحقيقة في اللغة: تطلق على عدة معان، منها إحكام الشيء وصحته، ومنها الوجوب والشبوت واللزوم والتيقن والقطع، وغاية الشيء ومنتهاه، كل هذه معان لغوية تأتي في لفظة الحقيقة.

أما في الاصطلاح الحقيقة هي: اللفظ المستعمل في ما وضع له أولاً، فكأن في اللغة معنى أول ومعنى ثاني، فالذي وضعت له اللفظة أولاً فهذه الحقيقة، والذي وضعت له ثانياً هذه المجاز، مثلاً لفظة الأسد يقولون أنها في الحقيقة للحيوان المفترس لأنها وضعت له أولاً، وهي مجاز في الرجل الشجاع لأنه وضعت له ثانياً.

أما المجاز في اللغة فيقول ابن فارس رحمه الله: الجيم والواو والزاي أصلان أحدهما وسط الشيء والآخر قطع الشيء، فأما الوسط فجوز كل شيء وسطه، والأصل الآخر جُزّت الموضع سرت فيه وأجزته خالفته وقطعته.

أما المجاز في الاصطلاح فعرفه ابن قدامة بقوله: هو اللفظ المستعمل في غير موضعه الأصلي على وجهٍ يصح، مثل إطلاق لفظ الأسد على الرجل الشجاع كما سبق معنا، هذا معنى المجاز ومعنى الحقيقة.

### هل في القرآن مجاز أو لا؟ هذه مسألة اختلف فيها العلماء على أقوال أشهرها قولان:

قبل ذلك اختلفوا في اللغة أصلاً هل فيها مجاز أو ما فيها مجاز، أيضاً على قولين، لكن هذا ليس موطن حديثنا، موطن حديثنا يجب أن يكون منصباً على القرآن هل فيه مجاز أو ليس فيه مجاز؟

#### • القول الأول: أن في القرآن مجاز وهو قول الجمهور.

• القول الثاني: ليس في القرآن مجاز وهو رواية لأحمد أختارها أبو الحسن الخريزي وقيل الجزري، الخريزي وهو من أتباع أحمد رحمه الله، وأبو الفضل التميمي وأبو عبد الله الحسن ابن حامد هذا كله من الحنابلة، وهو قول أبي إسحاق الاسفراييني من الشافعية الذي يسمونه الأستاذ، وقول ابن خوزيم داد من المالكية وهو من محققي مذهب مالك رحمه الله، وقال به الظاهرية كداود الظاهري وابن حزم الظاهري، واختاره شيخ الإسلام ابن تيميه وابن القيم والشنقيطي وغيرهم من أهل التحقيق، إذ هذا هو القول الثاني في المسألة وهو نفي المجاز في القرآن.

### أدلة القول الأول كثيرة:

١- استدلوا بوجود المجاز في آيات من القرآن منها قوله تعالى: {وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعَيْرَ الَّتِي

**أَقْبَلْنَا فِيهَا وَإِنَّا لَصَادِقُونَ** <sup>(١)</sup> وجه الدلالة قالوا هذه الآية فيها مجاز نقصان، إذ المعنى "وأسأل أهل القرية" لماذا؟ قالوا لاستحالة سؤال أهل القرية التي هي الجدران والعيير التي هي البهائم، إذاً فالمراد هنا أسأل أهل القرية هذا مجاز نقصان، فعبر بالقرية عن أهلها، هذا مجاز.

### مناقشة هذا الدليل من ثلاثة أوجه:

**الوجه الأول:** نقول أن هذا الأسلوب أسلوب عربي، فيه حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه وهو أسلوب معروف من أساليب اللغة، والمضاف المحذوف مدلول عليه بدلالة الاقتضاء وهي حجة، إذاً المجاز المحذوف مدلول عليه بدلالة الاقتضاء، دلالة الاقتضاء فيها حذف مضمّر يقدر "واسأل القرية" هذا معروف يعني لا يحتاج إلى أننا نقول القرية هنا لها معنى أول وهي الجدران والحيطان التي هي المباني، ولها معنى آخر وهو أهل القرية، لا نحتاج إلى هذا، لا نحتاج إلى المجاز أن نقوله، فهذا أسلوب يفهمه العربي وليس فيه مجاز مطلقاً.

**الوجه الثاني:** أن المراد بالقرية هنا مجتمع الناس، فإن القرية مأخوذة من الجمع، يقال قرأت الماء في الحوض أي جمعته، ويقال لمن صار معروفاً بالضيافة مقرئ لاجتماع الناس عنده، وأما العير فهي القافلة ومن فيها من الناس، إذاً نقول وأسأل القرية أي مجتمع الناس، نحن مرينا على قرية أسأل هؤلاء القرية الذين هم مجتمع الناس، والعيير التي هي القافلة بمن فيها من الناس، ليس المقصود بالعيير هنا البهائم وإنما هي القافلة التي تسير، وهذا معنى لكلمة العير ليس فيه أي مجاز، ومعنى لكلمة القرية ليس فيه أي مجاز.

**الوجه الثالث:** في المناقشة نقول سلمنا أن المراد بالقرية الجدران، والمراد بالعيير البهائم، إلا أن الله تعالى قادر على إنطاقها، وهذا غير ممتنع، لأن الأنبياء قد جاءوا بخوارق العادات وهي المعجزات، أليس بالإمكان يقول أسأل القرية أسأل الحائط فيجيبك؟ هذا نبي قد يعطيه الله من المعجزات كما سيأتي معنا إن شاء الله، كانت الحصاة تسلم على النبي صلى الله عليه وسلم والحجر كانت تسبح في يده الشريفة عليه الصلاة والسلام، وهذه دالة مما يدل على أن هذه الكائنات لها إرادات ويمكن أن تتكلم، لكن قد لا نفقه كلامها، كما سيأتي معنا إن شاء الله، إذاً فلا يمتنع على التنزل على أبعد الأمور، فنقول لا يستحيل أن تنطق لا الجدران ولا البهائم وليس ذلك على الله بعزيز.

٢- قوله تعالى: {فَوَجَدَا فِيهَا جِدَاراً يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ فَأَقَامَهُ} وجه الدلالة أن هذا من باب المجاز لأن الجدار جماد ولا إرادة له، يقول "جدار يريد" قالوا الجدار ما له إرادة هذا جماد، إذاً هذه الإرادة هنا مجازية وليست حقيقية، فالمناقشة نقول من وجهين:

أولاً: أنه لا مانع من حمل الإرادة في الآية على حقيقتها -لماذا ما له إرادة الجدار؟- لأن للجملات

إرادة حقيقية يعلمها الله ونحن لا نعلمها، ودليل ذلك ما ثبت في البخاري من حنين الجذع الذي كان يخطب عليه الرسول صلى الله عليه وسلم لما تحول عنه إلى المنبر، وهو خشب، جذع شجرة، وذلك الحنين ناشئ عن إرادة يعلمها الله، وكما ثبت في الصحيح في مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: **(إني لأعرف حجراً كان يسلم علي في مكة)** صحيح الجامع وسلام الحجر عليه صلى الله عليه وسلم ناشئ عن إرادة يعلمها الله ونحن لا نعلمها، بل قال الله تعالى: **{وَإِنْ مِّن شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ إِنَّهُ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا}** فصرح جل وعلى أننا لا نفقه التسبيح مع إثباته حقيقة، إذاً فلا مانع من حمل الإرادة في الآية على حقيقتها.

الوجه الثاني من المناقشة: نقول أن الإرادة تطلق في اللغة على معناها المعروف: وهو مشيئة الشخص ومحبه وإرادته ونحو ذلك، وتطلق أيضاً لا على سبيل المجاز بل كلها على سبيل الحقيقة على مقاربة الشيء والميل إليه، فيكون معنى إرادة الجدار هنا أي ميله إلى السقوط، فيكون معنى الآية جداراً يريد أن ينقض يعني: يميل إلى الانقضاض والسقوط، ومن ذلك قول الشاعر:

يُرِيدُ الرَّمْحُ صَدْرَ أَبِي بَرَاءٍ \*\*\* وَيَعْدِلُ عَنْ دِمَاءِ بَنِي عَقِيلٍ

يعني يميل إلى صدر أبي براء ويتجه إليه، فمعنى يريد الرمح صدر أبي البراء يعني يميل إليه، وعلى هذا فكلا الاستعمالين حقيقة في محله.

٣- الدليل الثالث قوله تعالى: **{وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيْنِي صَغِيرًا}** وجه الدلالة: قالوا هنا قال **{ جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ }** قالوا والذل لا جناح له فدل على أنه تعبير مجازي، والذل شيء معنوي،

مناقشة هذا الدليل: نقول أن الجناح هنا مستعمل في حقيقته، لأن الجناح يطلق حقيقةً على يد الإنسان وعضده وإبطه، هذا يسمى جناح للإنسان، قال سبحانه **{وَاضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ}** ، وكذلك الخفض مستعمل في معناه الحقيقي، "واخفض لهما الجناح" هنا يعني اليد فهو مستعمل مع العضد والكتف بدلالة الآية القرآنية الأخرى، وكذلك الخفض مستعمل في معناه الحقيقي وهو ضد الرفع، لأن مريد البطش يرفع يده، ومظهر الذل والتواضع يخفض يديه التي هي جناحيه، فالأمر بخفض الجناحين للوالدين كناية عن لين الجانب والتواضع لهما، كما قال سبحانه لنبيه صلى الله عليه وسلم **{وَاخْفِضْ جَنَاحَكَ لِمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ}** وإطلاق العرب خفض الجناح كنايةً عن لين الجانب والتواضع أسلوب لغوي معروف كما قال الشاعر:

وأنت الشهير بخفض الجناح \*\*\*\* فلا تكن في رفعه أجداً

وعلى هذا فالمراد من هذه الآية أنها من باب إضافة الموصوف إلى صفته، أي واخفض لهما جناحك الموصوف بالذل والرحمة بهما، وهذا كثير في كلام العرب، ومنه قولهم حاتم الجود أي حاتم الموصوف بالجود، وعذاب السوء أي العذاب الذي يسوء من وقع عليه، إذاً فلا مجاز.

٤- قوله تعالى {أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنَكُم مِّنَ الْغَائِطِ} ووجه الدلالة قالوا إن الغائط في اللغة هو المكان المنخفض، وعبر به هنا مجازاً عن الخارج من الجسم، لكن لما كان مريد الخلاء إذا أراد أن يذهب للخلاء يذهب لأماكن منخفضة لئلا يراه أحد فسمي الغائط الذي هو الخارج من الجسم غائطاً باعتبار محل إخراجة وهو المكان المنخفض، وإلا في الأصل في اللغة هو المكان المنخفض، هكذا قالوا، فإذا التعبير بالغائط عن الخارج من الجسم هذا تعبير مجازي لا تعبير حقيقي.

**نقول في المناقشة:** أن هذا لا مجاز فيه، بل هو من إطلاق اسم المحل على الحال فيه، وإطلاق اسم المحل على الحال فيه أسلوب معروف من أساليب اللغة وكلاهما حقيقة في محله، أسلوب معروف ليس من المجاز في شيء.

٥- قوله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ} قالوا أن هذا مجاز، والمراد به إيذاء أولياء الله أو رسوله الله صلى الله عليه وسلم أو نحو ذلك من التأويلات، يعني تأولوا الآية تأولوا إيذاء الله بإيذاء أولياءه {إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ} قالوا معنى إيذاء الله أي إيذاء أولياء الله، وقعوا في التأويل.

**ومناقشه هذا الدليل:** نقول أن هذا صرف للآية عن ظاهرها من غير حجة، هذا تأويل من غير حجة، وهذا هو المجاز أو المراد من المجاز أصلاً وإدخاله في القرآن هو أن تتأول آيات الله وتتأول صفاته جل في علاه، فالأولى حمل الآية على ظاهرها، فيكون المعنى الصحيح لإيذاء الله: هو الكفر به ومعصيته وترك أوامره وارتكاب نواهيه، واتخاذ الأنداد والشركاء من دونه، هذا معنى إيذاء الله، إذا إيذاء الله على ظاهره، والمراد به: الكفر به ومعصيته وترك أوامره وارتكاب نواهيه واتخاذ الأنداد والشركاء من دونه، يدل على ذلك ما ثبت في الصحيحين من قوله صلى الله عليه وسلم "ليس أحد أصبر على أذى سمعه: من الله، إنهم يدعون له ولداً، ويجعلون له أنداداً، وهو مع ذلك يعافهم ويرزقهم" هذا تصريح "ليس أحد أصبر على أذى سمعه من الله" هذا يقبل التأويل؟ فإذا لا معنى لأن نؤول الآية عن ظاهرها.

**أدلة القول الثاني** وهم القائلين بنفي المجاز في القرآن، نذكر منها أربعة:

١- أن تقسيم اللغة إلى حقيقة ومجاز تقسيم مبتدع محدث، لم ينطق به أحد من السلف، فإنه لم يوجد في كلام أحد من الصحابة ولا من التابعين ولا تابعي التابعين ولا في كلام الأئمة الأربعة، ولا قاله أحد من أهل اللغة، ولا من نقل لغتهم مشافهة أو بواسطة، ولهذا لا يوجد في كلام سيبويه ولا الفراء ولا أبي عمرو بن العلاء ولا الأصمعي ولا غيرهم، الثلاث القرون التي مضت ما فيه أحد يتكلم عن مجاز وأن الكلام ينقسم إلى مجاز وحقيقي، فمن أين أتيتم به بعد هؤلاء؟

٢- أن جميع القائلين بالمجاز متفقون على أن من الفروق بينه وبين الحقيقة أن المجاز يجوز نفيه دون الحقيقة فلا يجوز نفيها، وقولهم بالمجاز في القرآن يلزم منه أن في القرآن ما يجوز نفيه وهذا باطل قطعاً، وبهذا الباطل توصل المعطلون إلى نفي صفات الكمال والجلال الثابتة لله جل وعلا في كتابه

وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، فإذا يترتب على القول بالمجاز لوازم باطلة كتعطيل صفات الكمال لله سبحانه، وتأويل النصوص بحجة المجاز.

ومن أمثلة ذلك التأويلات الكثيرة جداً عند المعتزلة والأشاعرة وغيرهم كتأويل اليد بالنعمة أو بالقدرة، وتأويلهم نزول الله جل وعلا الثابت في الكتاب والسنة بنزول أمره، وتأويل استوائه الثابت في نصوص كثيرة جداً في كتابه باستيلائه، ونحو ذلك مما هو مشهور عن المخالفين.

٣- أن المجاز إنما يصار إليه عند العجز عن الحقيقة، والله سبحانه وتعالى منزّه عن ذلك، هذا الدليل وإن كان ليس بالقوي لأنه يمكن يقال أن هذا أسلوب أيضاً جمالي لا يلجأ إليه عند العجز عن الحقيقة، لكن هذا أيضاً من الأدلة التي ذكروها وهو كما قلت يكفي عنه الدليلان السابقان فهما قويان، وأما هذا الدليل ليس بتلك القوة.

٤- أن تقسيم الكلام إلى حقيقة ومجاز يستلزم أن يكون اللفظ قد وضع لمعنى، ثم بعد ذلك قد يستعمل في موضوعه وقد يستعمل في غير موضوعه، وهذا إنما يصح على القول بأن اللغات اصطلاحية، وهو قول لا يُعرف أحد قاله من المسلمين قبل أبي هاشم الجبائي المعتزلي، ما معنى هذا الكلام؟ أن تقسيم الكلام إلى حقيقة ومجاز يستلزم أن يكون عندنا شيء وضع في اللغة لمعنى ثم بعد ذلك إما أن يستعمل في موضوع هذا الذي وضع له، أو يستعمل في موضوع آخر له، وهذا القول لا يمكن أن يثبت ولا يمكن أن يصح إلا إذا قلنا بأن اللغات اصطلاحية، بمعنى أن اللغات ليست توفيقية أي ليست إلهام من الله كما هو مذهب الجمهور، يعني ألهم الله العنصر البشري ألهم الله الناس ألهم الله المخلوقات أن تتكلم بكلام، لا، هذا لا يجري على هذا، القول بالمجازية والحقيقة لا يجري على القول بأن اللغات توفيقية، بل يجري على القول بأن اللغات اصطلاحية، يعني جاءنا مجموعة من الناس مثلاً عندنا هنا في البلد وجاءوا وتعارفوا واصطلحوا على كلمات وتناطقوا بها ومشت وعلموها أولادهم وهكذا، فهذا إنما يجري على هذا القول بأن اللغات اصطلاحية وهذا لم يقل به أحد قبل أبي هاشم الجبائي من المسلمين المعتزلي، فإذا منبت هذه المسألة نبتة اعتزالية.

لذلك يقول شيخ الإسلام ابن تيمية (فإنه لا يمكن أحداً أن ينقل عن العرب أو عن أمة غيرهم أنه اجتمع جماعة منهم فوضعوا جميع الأسماء الموجودة في اللغة ثم استعملوها بعد هذا الوضع، إلا أنه قد يقال إن الله يلهم الحيوانات من الأصوات ما يعرف به بعضها مراد بعض، وكذلك الآدميون فالمولود يسمع من يربيه ينطق باللفظ ويشير إلى المعنى فصار يعلم أن هذا اللفظ يستعمل في ذلك المعنى، وهكذا حتى يعرف لغة القوم الذين نشأ بينهم دون أن يصطلحوا على وضع متقدم، فعلم أن الله سبحانه ألهم النوع الإنساني التعبير عما يريد ويتصوره بلفظه) إلى أن قال (فمن ادعى وضعاً متقدماً فقد قال ما لا علم له به، وإنما المعلوم هو الاستعمال) شيخ الإسلام يشرح ما مضى وذكرناه، يعني أنه ما فيه شيء اسمه أن أناس جاؤوا واففقوا على شيء معين اصطلاحوا عليه ثم مشى على هذا، وإنما

كان إلهام للعنصر البشري، إلهام للآدميين، إلهام لكل أصحاب لسان، ألهمهم الله النطق كما ألهمهم غير ذلك من الأمور، وكما فطرهم على قضايا كثيرة، فهنا يحصل الاستعمال، بعد هذا الإلهام يحصل الاستعمال.

الأبناء يتربون على هذا الكلام فيتعلمونه ويعرفون المعاني في مقابل الألفاظ والمصطلحات، أما أن يقال أن الناس إنما اصطَلَحُوا في البداية على معاني ثم نقلوا هذه المعاني على معانٍ أخرى فهذا ليس بوارد، ومُتَكِّفٌ قضية الحقيقة والمجاز على هذا، فالآن عندما نأتي للفظة الأسد، ما الذي أدرانا أن المعنى الأول هو المعنى الحيوان المفترس؟ لماذا لا يكون هو معنى الرجل الشجاع؟ هل عندنا نقل على هذا؟ ما فيه، يقولون من كلامهم أن الحقيقة تعرف من أول وهلة، أي الذي يتبادر إلى الذهن هو هذا، نقول هذا ليس بصحيح، لأن المتبادر إلى الذهن قد يختلف باختلاف المواقع والأماكن، فقد يتبادر إلى الذهن مثلاً أنا هنا في السعودية مثلاً على أن البيت هو البيت كاملاً، ويتبادر إلى ذهن مثلاً أهل تونس على أن البيت هو غرفة النوم مثلاً، فالمتبادر للذهن اختلف الآن، فهل يكون عندي أنا الحقيقة هي البيت والمجاز هو غيره غرفة النوم أو نحوه؟ ويكون عند أهل تونس مختلف؟ هذا غير وارد، إذاً فالمتبادر للذهن هذا ليس ضابطاً للحقيقة والمجاز، بل هو الاستعمال، استعمال كثيراً في كذا واستعمل قليلاً في كذا، واستعمل بكثرة في كذا واستعمل بقلة في كذا، لكنه لا يخرج عن كونه حقيقة في كل هذه المعاني، كما أنه الألفاظ حقائق الأشياء قد يراد بها معانٍ متعددة، وقد يعبر بها أحياناً بنواحي كنائية أو غير ذلك، إذاً فالاستعمالات اللغوية واردة والمعاني متعددة فيها، وليس هناك مجال لتقسيم اللغة إلى حقيقة ومجاز.